الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة

الأستاذ محمد شلبي*

تقتضي دراسة هذا الموضوع اتباع منهجية متكاملة لاستيعاب مكونات ظاهرة الأمن الوطني المركبة، ومن ثم فإن الاستعانة بمنظار معرفي مركب تتساند خلاله اقترابات العلوم المابينية (رؤية علم السياسة، والاجتماع والاقتصاد ...) هذا من جهة، واستخدام نظرية المباراة الملائمة للدراسات الاستراتيجية، والأمن الوطني يندرج في جزء منه ضمنها. وكذلك استخدام اقتراب السياق، أي النظر إلى الأمن الوطني في السياق الذي يوجد فيه محليا كان أو إقليميا أو دوليا، هذا من جهة ثانية، وتعالج هذه الدراسة الموضوع في أربعة محاور هي:

- مظاهر التحولات الدولية.
- الأمن الوطني مفهومه وتطوره.
- الأمن الوطني في ظل التحولات الراهنة.
- الأمن الوطني لدولة العالم الثالث في ظل التحولات الراهنة.

أولا: مظاهر التحولات الدولية:

المقصود بعملية التحول تلك التغيرات التي تصاحب عملية انتقال الأوضاع والأبنية والعلاقات والتفاعلات والقيم والتصورات والأفكار والاهتمامات والتفضيلات، وذلك على المستويات الفردية والجماعية

* كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

والمجتمعية، وعلى مستوى الدول والنسق الدولي، انتقال من حال إلى حال مغاير في النوع والكم.

لقد مست هذه التحولات الكبيرة جوانب الحياة جميعها في جميع مجالاتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والأمنية، والعلمية والتكنولوجية. وعلى الرغم من المستجدات التي رافقت هذه التحولات، إلا أنها لم تكن وليدة عقد التسعينيات أو بداية عقدنا الحالي، بل هي امتداد لعقود سابقة، ذلك أن العديد من سماتها كانت موجودة ولو اختلفت مع لاحقتها في القوة والسرعة والكثافة. فميزة التحولات الراهنة هي قوة اندفاعها وسرعتها وكثافتها وشدة انتشارها واختصارها للزمان والمكان ويمكن اختصار هذه الملامح والمستجدات المرافقة لهذه التحولات فيما يلي:

1 ـ بروز ثورة علمية وتكنولوجية ضخمة في مجال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال، والابتكارات المتنوعة في نواقل المعرفة والمعلومات سواء تعلق الأمر بالألياف الضوئية القادرة على معالجة المعلومات وتخزينها واستردادها عند الاقتضاء، أو توصيل المعلومات والخدمات الفورية إلى أنحاء العالم وبسرعة مذهلة، وتطوير الأجهزة الالكترونية والحسابات، والبريد الالكتروني والانترنيت.

لقد غدت تكنولوجيا المعلومات مصدرا مهما للأفراد والمجتمعات والدول للارتباط بعدد ضخم من الوسائل بدءا من الكابلات أو الألياف الضوئية والقنوات التلفزيونية عبر محطات أرضية أو فضائية إلى أجهزة

الكمبيوتر والبريد الالكتروني وشبكات الانترنيت، لقد ساهم كل ذلك في تحويل البيانات والمعلومات إلى سلع وخدمات مدرة لأرباح خيالية.

هذه الثورة العلمية التكنولوجية اختصرت الزمان والمكان بتعجيلها لحركة الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات والمعلومات، وجعلت عالمنا أكثر اندماجا وحولته إلى قرية كونية. فلا عجب إذا أن تعتبر هذه الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات هي مصدر القوة المولدة والمحركة لعملية التحولات التي نحياها.

2 ـ التحولات الاقتصادية: صاحبت الثورة العلمية والتكنولوجية تحولات اقتصادية تمثلت في تكتلات اقتصادية كبيرة تميزت بدرجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل والاستثمارات والدعوة إلى حرية التجارة وفتح الأسواق. لقد أصبح النظام الاقتصادي العالمي نظاما واحدا تحكمه قواعد عالمية مشتركة هي قواعد الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي، وتسيطر عليه مؤسسات مالية معدودة وشركات عالمية لها تأثيرات قوية على كل الاقتصاديات العالمية. لقد برز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي المتحرر من السيطرة التقليدية للدولة وتدخلها في نشاطاته، وبرزت الشركات العالمية المتعددة الجنسية لتسلب الريادة من الدول، وينتقل بذلك مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي، ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية.

وتمثل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات وحرية انتقال البضائع مطلبا ملحا من مطالب المنظمة العالمية للتجارة وغدت الأسواق المالية العالمية

قوة أكبر من قوة الدول، وأصبحت أموال المصارف وصناديق الاستثمار وشركات التأمين تربط دول العالم بعضها مع البعض الآخر أكثر مما تفعله الأيديولوجيا[1].

لقد صار عدم تدخل الدولة مع حرية التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، أسلحة استراتيجية في ترسانة الحكومات المؤمنة بأداء السوق، وفي ترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية التي تسيرها الحكومات صاحبة الصولة العالمية كما هو الشأن بالنسبة للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

وهكذا أصبحت هذه المؤسسات أدوات تستغلها هذه الحكومات من أجل تحرير رأس المال، وإخضاع كل شيء لقانون العرض والطلب سواء تعلق الأمر بالملاحة الجوية أو الاتصالات عالية التقنية أو بالمصارف وشركات التأمين أو بعالم الإلكترونيات وحتى القوة العاملة.

وكل ذلك وجد سنده في سياسة الحكومات الرأسمالية وبرلماناتها، فهي التي وقعت الاتفاقات، وسنت القوانين التي ألغت الحدود والحواجز التي ظلت لوقت طويل تقف في وجه تنقل رؤوس الأموال والسلع بين الدول[2].

ومن سمات هذه المرحلة، انتقال الاقتصاد من طابعه القطري أو الوطني ليتخذ نمطا كونيا شموليا غازيا بقاع العالم جميعها، ناشرا قيمه ومنطقه في مستويات كانت محرمة بفعل السياسة المنتهجة أو الأيديولوجية المتبعة. وهكذا تراجع كل ما هو وطني، دولة وطنية اقتصاد وطني، قانون وطني، سيادة وطنية، بنك وطني، ثقافة وطنية لصالح ما هو كوني وعالمي.

إنه تحول استراتيجي يزيح الحدود، وتحول اقتصادي حيث تتداخل العمليات المالية والتجارية وتنتقل البضائع بحرية، وتحول في مجال الاتصال والمعلومات حيث تخترق الفضائيات الحدود، وتعولم المعرفة وأنماط السلوك. كما أن انتشار اقتصاد السوق واكتساحه لمواقع كانت مقفلة غدا جليا، فالاتحاد السوفييتي وأوربا الوسطى والشرقية وحتى الصين وبلدان العالم الثالث التي كانت تقاوم التحولات الليبرالية وجدت نفسها تدعو إلى الانفتاح، وتسن القوانين لذلك، وتروج للاستثمارات الأجنبية، وترافع من أجل الانضمام إلى المؤسسات المالية العالمية وكذا التجارية.[3]

3 ـ التحولات السياسية: شهد العالم تحولات سياسية كبيرة مع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث انهار الاتحاد السوفييتي الذي ظل لعقود عدة إمبراطورية جغرافية وسياسية وعسكرية. وانهارت معه الشيوعية وتحولت النظم الشيوعية والاشتراكية في أوربا الشرقية إلى الليبرالية والتعددية، وتخلت عن الحزب الواحد وتوحدت قبل ذلك ألمانيا وتخلصت من جدار برلين المشؤوم وبرزت دول جديدة مستقلة عن الاتحاد السوفييتي.

وواكب كل ذلك موجة كبيرة من الدعوة إلى الديمقراطية والإقليمية والاقتصاد الحر، وبرز دور المنظمات غير الحكومية على الساحة الدولية والمحلية. وأصبح الحديث عن المجتمع المدني ومهامه ووظائفه وعلاقاته بالحكومات. وازداد الاهتمام بالفاعلين الدوليين من غير الدول، وبدأ التشكك في مصداقية الدولة وقدرتها، والخصائص التي تتمتع بها من سيادة وأمن وطني، وسيطرة على رقعتها، نظرا للاختراقات التكنولوجية والإعلامية

والاقتصادية، حيث صولة الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية والتجارية العالمية. فلم تعد للدولة حدود آمنة ولا سيادة مطلقة على جغرافيتها وثرواتها.

وتزداد هذه الوضعية سوءا في الدول النامية. وواكب هذا الوضع بروز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية، التي أصبحت تدعو إلى نظام دولي جديد يبني على التسوية السلمية للمنازعات، والتضامن في وجه العدوان وتخيف ترسانات السلاح، واعتماد العمل المشترك بين الأمم، ولكنه نظام دولي جديد في آليات عمله وقواعد إدارته وفقا للرؤية الأمريكية أولا وحلفائها الأوروبيين ثانيا.

ثانيا: الأمن الوطني: مفهومه وتطوره:

يندرج موضوع الأمن الوطني في قسم السياسة العليا التي تحظى بأهمية قصوى في سياسات الدولة، حيث تسخر له السياسات العامة، وترسم لإنجازه الاستراتيجيات، وتعد لتحقيقه والمحافظة عليه الوسائل والإمكانات. فما المقصود بمفهوم الأمن الوطني؟ وما هي مضامينه ومقوماته؟ وما هي العناصر المهددة له؟ وما هي التحولات التي طرأت عليه؟

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات ينبغي الإشارة إلى الاختلاف الدائر بشأن مفهوم الأمن الوطني، ذلك أنه يتجاذبه منظاران، منظار تقليدي، ومنظار معاصر.

1 ـ المنظار التقليدي لدراسة الأمن الوطني: ينطلق أنصار هذا المنظار في تعريفهم للأمن الوطني من افتراضين أساسيين وهما:

أ ـ التهديدات المتجهة لزعزعة أمن الدولة من خارج حدودها، أي من الفاعلين الدوليين الآخرين المتمثلين في بقية الدول الأخرى التي تعتبر الوحدات الأساسية في العلاقات الدولية وفق المنظار الواقعي التقليدي.

ب ـ إن تلك التهديدات هي عسكرية في جوهرها وطبيعتها ومن ثم يتوجب أن يكون الرد عسكريا، من أجل المحافظة على بقاء الدولة، وحماية أمنها.

فالأمن عندهم يماثل ويرادف حماية المصالح الحيوية للدولة، وقيمها الأساسية من التهديدات الخارجية. ويرتبط بسيادتها. وبناء على ما سبق فإن تعريف «ليبمان» LIPPMAN يلخص ذينك الافتراضين بقوله: «تعد الأمة آمنة إلى حد ما إذا لم تكن في خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية، إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي، أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب».(4)

كما تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن الوطني على أنه «قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية» ويعرفه «فرانك تراجر» Frank Trager قائلا: «إن سياسة الأمن الوطني هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة التي تستهدف من ورائها إيجاد ظروف محلية ودولية مناسبة لحماية قيم الدولة الحيوية ونشرها في مواجهة تهديدات الخصوم الفعليين أو المحتملين».(5)

ويعرف «أرلوند ولفرز» Arnold Wolfers الأمن الوطني بكونه «حماية للقيم المكتسبة سابقا ... أو هو غياب الخوف الذي يجعل تلك القيم معرضة للهجوم»(6)

فالأمن الوطني ينبغي أن يفهم على أنه يحتل قلب القيم الرئيسية في الدولة، ومن ثم يحصل على الأولوية فيما يتعلق بالموارد المخصصة لبقية السياسات الوطنية. وعند الاختيار بين اقتناء السلاح أو الزبدة، فإن الرغبة في اقتناء السلاح ينبغي أن تتفوق على الرغبة في شراء الزبدة. وهذه الفكرة ذاتها هي التي تبناها قبل ذلك «آدم سميث» Adam Smith، حيث يقول: « إن الإختيار بين الدفاع والثروة يستدعي الانحياز إلى الدفاع». إن تبني هذا الخيار يقرره الاستقلال والسيادة الإقليمية للدولة — الأمة باعتبارها الهدف الأول للسياسة الأمنية.

ويعرف كل من «بركوفيتز» و«بوك» BIRKOVITZ & BOCK الأمن الوطني على أنه «حماية الدولة من الخطر الخارجي». فصيانة السيادة والوحدة الترابية وسلامتها، ينبغي أن تفهم على أنها المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن بالنسبة للدولة — الأمة[6]

إن أمنا وطنيا محوره الدفاع والمسائل العسكرية وقضايا التسلح، كما هو الشأن لدى أنصار المنظار التقليدي أو أصحاب الرؤية الاستراتيجية العسكرية، يترتب عليه الإحساس بالخوف المتبادل الدائم. فكل دولة تشعر بضرورة زيادة قوتها العسكرية وقدرتها التسليحية لمواجهة ما تفعله الدولة الأخرى وهو ما ينشأ عنه في النهاية ما يسمى بـ «معضلة الأمن»، حيث إن الدول تسعى لتحسين أمنها الوطني بشكل فردي، وهي تتحرك في ظروف تتميز بالفوضى — حسب النسق المعرفي الواقعي — وذلك عبر استخدام سياسات تسليحية ودفاعية ومن خلال التحالفات، مما يترتب عليه إيجاد

ودعم بيئة دولية تتميز بتضاؤل الأمن النسبي لأنفسهم ولجميع الدول. فمعضلة الأمن تتوقف على شروط التهديد الخارجي حيث تعاني الدول متاعبها على الرغم من أنها نتاج مجهوداتها الفردية[7].

ولما كان أنصار هذا المنظار يعتبرون الدول هي أهم الوحدات الأساسية في السياسة الدولية، حيث إن مصالح هذه الدول تتميز بالاختلاف والتباين والتعارض، وإصرارها على تحقيقها يؤدي إلى التصادم، ويوجد جوا من الصراع يدفع الدول إلى استخدام القوة كوسيلة نهائية لحسم صراعها إذا تعذرت تسويته، زاعمة بذلك حماية أمنها ومصالحها. وهذا ما يجعل حيازة القوة أمرا ضروريا لردع مصادر التهديد الخارجية القائمة والمحتملة. وبناء عليه تغدو العلاقة طردية بن متطلبات تحقيق الأمن الوطني وقوة الدولة. فكلما زاد امتلاك الدولة للقوة ازداد أمنها الوطني حفظا ومأمونية.

فتحديد الأمن الوطني وفق المنظار التقليدي، يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديد الخارجية، وضمان استمرار تحقيق تلك المصالح. وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانات التسليحية والعسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة واقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها.[8]

فانعدام الأمن الذي يهيمن على السياسة الدولية، يتطلب اتباع سياسة قوة بما فيها اللجوء إلى التحالفات، رغبة في تحقيق المصلحة الوطنية وتعظيم الأمن وتحسينه، وكسب المزيد من القوة والاقتدار. فالأمن الوطنى

عند التقليديين محوره المسائل العسكرية وقضايا الدفاع وحماية الحدود من التهديدات الخارجية. وهكذا تهمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والانسجام الداخلي .. من دائرة الأمن الوطني.

2 ـ المنظار المعاصر للأمن الوطني: إذا كان الأمن الوطني في المنظار التقليدي تتعدد تسمياته باعتباره تقليديا أو استراتيجيا أو دفاعيا، فإن تسميات هذا المنظار أيضا تتعدد، فهناك من يطلق عليه المنظار المعاصر وهناك من يطلق عليه المنظار التنموي وغيرهما يطلق عليه المنظار الشامل. إلا أن الذي يميز هذا المنظار عن سابقه هو شموليته للعديد من القضايا وعدم اقتصاره على المسائل العسكرية أو الدفاعية.

ينطلق أنصار هذا المنظار من جملة من الافتراضات على رأسها يأتي تحقيق التنمية الاقتصادية التي تمثل جوهر الأمن الوطني، وكذلك الحاجة إلى تأمين الموارد التي تحظى بأهمية استراتيجية وتحتل مراتب عالية في سياسات الوحدات الدولية، وكذلك التكاليف الاقتصادية للحروب، وسياسة الاعتماد المتبادل التي تطبع التفاعلات الدولية. لقد ازداد التفاعل بين دول الشمال والجنوب بتدفق الموارد نحو دول الشمال، بالإضافة إلى أزمة النفط عام 1973م، وأزمات القمح والموارد الغائية ومسائل التنمية، وعدم الاستقرار دفعت العديد من الدراسين إلى تبني منظار جديد للأمن الوطني وهكذا بدأ الحديث عن الأمن الاقتصادي، فـ « كروز» و «ناي» KRUSE & NYE يعرفان الأمن الاقتصادي على أنه: « غياب تهديد الحرمان الشديد للرفاه الاقتصادي» وهو يقابل الأمن العسكري عند التقليديين. فلا بد من حماية القيم الأساسية من التهديد الخارجي، ومواجهة الحرمان الشديد، وتأمين

الوصول إلى المصادر العالمية أو الاحتياطات العالمية من الموارد الاقتصادية الحيوية التي يتوجب أن تكون مضمونة ومؤمنة. وإذا أعيقت الدولة — الأمة عن تحقيق هذه الضمانة، فإن سيادتها الاقتصادية ستكون معرضة للتهديد. ويعرف «كوبر» COOPER الأمن الوطني على أنه «قدرة المجتمع على التمتع بثقافته وقيمه وتثميرها». ويحدد «فوستر» FOSTER ثلاثة أسس مختلفة لأية سياسة أمنية: القوى الاقتصادية، والقوى السياسية، والقوى العسكرية.

لقد انتقد «ماكنامرا» Mc NAMARA الرؤية التقليدية للأمن ورأى أن الأمن لا يكمن في القوة العسكرية وحدها ولكن في أنماط تنموية مستقرة من التطور الاقتصادي والسياسي على الصعيد الداخلي ... وفي الأمم النامية عبر كامل العالم ... إن جذور أمن الإنسان لا تكمن في سلاحه ولكن تكمن في ذهنه. ومن ثم يعرف الأمن الوطني قائلا: «الأمن يعني التنمية، والأمن ليس هو الوسائل العسكرية، على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي على الرغم من أنه مندرج ضمنه، فالأمن هو التنمية والتطور، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد الأمن».[9]

ويقتضي الأمن الوطني حماية السلامة الترابية للدولة، وصيانة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي عبر كامل التراب الوطني، بما يحقق العيش الكريم للمواطنين، وحماية خصوصياتهم، وتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع الوطني. وتحقيقه ينبغي أن يشمل: أمن الأفراد، وأمن الأمة، وأمن نظام الحكم، وأمن الدولة.

وتركز « كارولين توماس» CAROLINE THOMAS على الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني عندما تعرف الأمن بمعنى الأمن الداخلي للدولة وحده، ولكن في معاني تأمين نظم الغداء، والصحة، والمال، والتجارة. كما أن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد جانبا مهما من جوانب الأمن الوطني. ويعرف «أولمان» ULLMAN الأمن الوطني على أنه: أية محاولة للحماية من الأحداث التي تهدد بتحطيم نوعية الحياة لسكان الدولة، ومن بين هذه التهديدات هو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية، وتقويض البيئة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية. ويوسع الواقعي الجديد «باري بوزان» Barry Buzan مفهوم الأمن الوطني التقليدي ليشمل الأبعاد البيئية والاقتصادية. وهو ما يدعو إليه «جيسيكا» Jessika، فالأمن عنده ينبغي أن يشمل المصادر البيئية والقضايا الديمغرافية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان[10].

والمستخلص مما سبق، هو أن الأمن الوطني يقتضي تأمين كيان الدولة بحماية وحدة أراضيها من التهديدات الداخلية والخارجية، القائمة والمحتملة. وتحقيق الأهداف العامة للمجتمع التي تتعلق بالاستقرار السياسي، والاندماج الاجتماعي، والتنمية الوطنية الشاملة.

ثالثا: تأثير التحولات الدولية في الأمن الوطني.

اقترن الأمن الوطني، وفق المنظارين التقليدي العسكري الدفاعي، والاقتصادي التنموي، بعنصري الدولة والسيادة، فكان يعني حماية حدود الدولة، وترابها وتراثها وثرواتها من التهديدات الخارجية.

وكان ذلك في ظل نظام دولي يقوم على اعتبار أن الدول هو وحداته الأساسية، وعلى أنها متساوية في سيادتها رسميا، واعتبرت تلك السيادة قيمة كبرى لا تعلوها قيمة.

ومن ثم تزداد الدولة مأمونية وحفظا لأمنها بازدياد قوتها وقدرتها على تأمين حدودها، بتوفير الوسائل العسكرية والدفاعية لصد الهجمات الخارجية، وإيجاد الإمكانات الاقتصادية لإشباع الحاجات الأساسية لشعبها. وتستمد الدولة قوتها تلك — حسب ما يراه «كار » CAAR من ثلاثة عناصر هي: القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، وقوة السيطرة على الرأي[11].

والدولة الوطنية هي تلك التي قامت بحمل لواء الرأسمالية، ووحدت الأسواق الوطنية، وأنشأت الإدارات المركزية، وسنت القوانين، وكونت الجيوش لحماية أسواقها وسيادتها أو لجوئها إلى توسيع هيمنتها، وعلى يديها صنعت القيم القطرية سواء كانت ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو أمنية، وغدت هناك سياسة أو أمنية، وأمن وطني، واقتصاد وطني[12].

وفي ظل تلك الأوضاع حظيت سيادة الدولة بأهمية قصوى، حيث خلالها يفسر سلوك الدولة ودورها في العلاقات الدولية وكذا في إدارة شؤونها الداخلية عبر مؤسسات تجسد تلك السيادة وما تحظى به من تقدير واحترام. هذه الميزة هي التي تمكن الدولة من ممارسة سيطرتها السياسية والاقتصادية بتصرفها في ثرواتها الاقتصادية وتأطير علاقاتها الاقتصادية الدولية. وهو الحق ذاته الذي يكفل لبقية الدول الأخرى وهذا من أجل حماية الأمن الوطني للدولة[13].

ذلك هو شأن الأمن الوطني في ظل ظروف سيادة الدولة الوطنية. أما اليوم وقد كثر الحديث عن التحولات الدولية، وعن العولمة، والكونية، والكونية، والنظام الاقتصادي الدولي أو العالمي، والنظام الإعلامي العالمي، والتنظيمات السياسية الدولية أو العبر وطنية أو العالمية. هذه الظواهر التي تخترق الحدود وتجتاز السدود، وتختصر المسافات وتحول العالم إلى قرية كونية، وتقلص مساحة السياسة وتوسع دائرة الاقتصاد، حيث الشركات المتعددة الجنسية، التي لا تقترن بمكان، شركات ضخمة لها أصول وأموال واستثمارات تفوق الدخل القومي للعديد من الدول. بالإضافة إلى تكنولوجيا الفضاء، حيث الأقمار الصناعية الفضائية التي تقلص هيمنة الدولة، وتطمس حدودها، وتقدم فرصا للرأي العام والمعارضة السياسية والقوى الفاعلة في المجتمع للتحرر من سيطرة الدولة الإعلامية، ومن احتكارها للمعلومات والحقائق الاجتماعية، والرؤية السياسية. وزيادة إلى ما سبق بروز منظمات غير حكومية تتحرك بفاعلية تحت مظلة ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي الذي يدافع عن قضايا حقوق الإنسان والبيئة والمرأة والتنمية والطفولة. هذه المنظمات تضغط على الدولة من أجل تخفيف سطوتها في مجال الحريات، وحقوق الإنسان، وتحد من قدرة الدولة وقوتها وتجعل مفهوم السيادة التقليدي يضمحل إلى حد كبير.

لقد جعلت هذه التحولات الدولية الشاملة كل ما هو وطني يتراجع ويتآكل لصالح كل ما هو دولي وعالمي. فما الذي بقي من مفهوم الأمن الوطني في ظل اقتصاد معولم؟ وسياسة معولمة وإعلام معولم؟ وهل ما زالت

الحاجة للحديث عن أمن وطني أو الواجب أو الأوضاع الراهنة تقتضي الحديث عن أمن إقليمي أو دولي أو عالمي؟ وما هي مضامين هذا الأمن الجديد وموضوعاته؟ وما هي الوسائل الكفيلة بتحقيقه؟ وهل أن مقتضيات الأمن الجديد هي واحدة بالنسبة للدول الغربية المتقدمة كما هو الشأن بالنسبة للدول المختلفة؟

لا شك أن هذه التحولات التي شهدها عالمنا في العقد الماضي ويشهدها في العقد الحالي، تترك بصماتها على التفاعلات الدولية المختلفة،وكذا على البنيان الدولي وترتيباته، وتولد اهتمامات جديدة، وتأتي بفرص وقيود مغايرة. وهذا ما يجعل الباحثين والدراسيين يعيدون النظر في مناهجهم وأطر تفكيرهم ونظرياتهم وافتراضاتهم المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية وموضوعاتها. ومن ثم يتوجب عليهم إعادة النظر في مفهوم الدولة، وسيادتها، ووظائفها، وأمنها الوطني الذي يواجه بدوره تحديات جديدة، حيث هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، والتراجع المتنامي لمفهوم السيادة الوطنية، واتساع نطاق التدخل الدولي في الشؤون الداخلية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، ومراقبة التسلح وحماية البيئة. وكذا غلبة الطابع الدولي على العديد من القضايا الدولية، وأولوية الاعتبارات الاقتصادية[14].

وهيمنة سياسات التكتلات الإقليمية والدولية. هذه القضايا جميعها جعلت تحقيق الأمن الوطني للدولة محل شك ونقاش وإعادة نظر.

يطرح «توماس فريدمان»Thomas Friedman مجموعة من الافتراضات بشأن تأثير العولمة في الأمن كما يلي:

1 ـ يؤدي التطور والرخاء إلى السلام بين الأمم عندما تصل دولة ما إلى مستوى من التطور الاقتصادي، حيث تصبح الطبقة الوسطى كبيرة، وهذا من شأنه دعم محال «ماكدونالدز» وتصبح الدولة «دولة ماكدونالدز»، وفي هذا النمط من الدول لا يحب الناس خوض الحروب، ولكنهم يفضلون الاصطفاف والانتظار من أجل الحصول على «الهمبرغر». وعلى الرغم من هذا فإن «فريدمان» لا يلغي إمكان قيام الحروب فهو يقول: إن العولمة تزيد من تكاليف خوض الحرب بسبب الخوف أو من أجل الشرف أو المصلحة، إلا أنها لا تستطيع أن تلغي أيا من هذه الغرائز.

2 ـ يقدم المستثمرون العالميون الخاصون أهم المصادر المالية وليست الحكومات، وهم يستهدفون الربح وليس الأفكار ... ويهمهم حماية الملكية الخاصة. لذلك لن تمول تلك المجموعات حربا إقليمية لدولة ما، ولن تعيد بناء القوات المسلحة لدولة ما، بعد حربها مجانا — كما تفعل القوى العظمى لتكسب الولاء فقط — بل إن هذه المجموعات ستعاقب فعليا الدولة التي تخوض حربا مع جيرانها، وذلك بسحب مصدر النمو المهم والوحيد في العالم اليوم، رأس المال.

3 ـ تغدو الدول أكثر عرضة للتأثر بالأزمة الاقتصادية التي تنتشر من إقليم إلى آخر، وسبب ذلك هو عولمة شبكة الأموال. وبينما تصبح الأزمات العسكرية الإقليمية محدودة، تصبح الأزمات الاقتصادية عالمية، وقد لوحظ

ذلك في المكسيك في التسعينيات وجنوب شرق آسيا، وروسيا. فنظرية الدومينو التي كانت تخص عالم السياسة، انتقلت اليوم إلى عالم المال.

ويقدم «غراهام أليسون» Graham ALLISON الفرضيات التالية بشأن آثار العولمة في المصالح الأمنية الوطنية التقليدية والعالمية:

1 ـ تجعل التطورات التكنولوجية المستخدمة في المجالات العسكرية (القنابل الذكية وصواريخ كروز) الدول الأضعف عرضة للتهديدات الشديدة واستخدام القوة من قبل قوى بطرق جديدة لم تكن ممكنة في الماضي.

2 ـ إن التسرب الممكن لتقنيات الأسلحة النووية والحيوية والكيماوية، تجعل أمن الدول عرضة للمخاطر بما في ذلك أمن الدول القوية مما يدفعها إلى اتخاذ إجراءات وقائية مكلفة.

3 ـ تآكل سيادة الدولة والحماية التقليدية من التدخل في الشؤون الداخلية، تزداد أكثر مع عولمة المعلومات. وتزداد فكرة التدخل في الشؤون الداخلية تحت طائلة حماية حقوق الإنسان ومواجهة الإبادة.

4 ـ تفرض العولمة تغييرات جذرية في الدول وتسلط الضوء على عجز الحكومات الوطنية عن ضبط أمن مواطنيها وسعادتهم.

5 ـ تصبح القضايا العابرة للأمم، كتجارة المخدرات الإرهاب والمرض والتهريب والجريمة المنظمة أكثر تهديدا للدول. وهذا ما يترتب عليه عدم حل هذه المشكلات العالمية بما فيها المشكلات الاقتصادية والبيئية ... والإجرامية والتهديدات الأخرى للأمن الوطني، بوسائل وطنية فقط. إنها تحتاج إلى حلول تعتمد آليات إقليمية وعالمية من التعاون والتنسيق.[15]

إن هذه التحولات الكبيرة وما صاحبها من تغيرات ثورية في مجال التكنولوجيا وتقنيات الاتصال والمعلوماتية، وسياسة الاعتماد المتبادل في المجالات المختلفة، تركت آثارها في العديد من القضايا. ومن ضمن هذه القضايا: الأمن الوطني الذي توسعت دائرته ليشمل مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية في آن واحد، كالجرائم المنظمة والتخريب والتمردات والمخدرات والتهريب.

وبناء على ما سبق تستدعي الحاجة إعادة تكييف سياسة الأمن الوطني مع التغيرات التي جلبتها البيئة الدولية. ولا بد من إعادة ترجمة هذا المفهوم وتفسيره في ضوء هذه المتغيرات والمستجدات الدولية.

لقد دفعت التحولات الدولية الدراسين وصناع السياسة إلى إعادة النظر في المرتكزات التي يقوم عليها مفهوم الأمن الوطني وبدأ الاهتمام بموضوع الأمن يتسع ليشمل موضوعات أخرى غير عسكرية كالقضايا الاقتصادية والبيئية. كما بدأ النقاش يتركز أكثر على مفهوم الأمن الإقليمي والدولي بل والعالمي. وترتب على ذلك بروز اتجاهين مختلفين فيما يخص التعريفات المعاصرة للأمن في عالم الشمال؛ واحد يؤيد الأمن المشترك أو الشامل، حيث يرى هذا الاتجاه أن المفاهيم التي تتمحور حول البعد العسكري للأمن الوطني قد أصابها التصدع في ظل عالم يتميز بالاعتماد المتبادل المكثف.

ومن ثم، فإن التهديدات الأمنية التي يواجهها متعددة وتتجاوز إمكانات الدولة التقليدية. أما الاتجاه الآخر فقد عمل على إخياء المفهوم الأكثر تقليدية للأمن الوطني، وذلك عبر «سلام أمريكي» جديد ومعدل. فبعد

انهيار الاتحاد السوفييتي وبقاء الولايات المتحدة أكثر تمتع بقدرات عسكرية وبمساعدة شركائها وحلفائها في الحرب الباردة، رأى هؤلاء أن الولايات المتحدة بقدراتها تلك تغدو ضامنة للأمن الشامل الدولي.

فالأخطار الكونية الشاملة التي تهدد كامل النسق الدولي، تقتضي سلوكا تعاونيا مشتركا. لقد اقترح الرئيس السوفييتي السابق «ميخائيل غورباتشوف» Gorbachev في منتصف الثمانينيات، نسقا شاملا للأمن الدولي والذي ينبغي أن يتضمن نزع السلاح بالإضافة إلى الأمن الاقتصادي والبيئي. ودافع عن تحسين دور الأمم المتحدة باعتبارها الموفر للأمن الكوني الشامل.

إن التعريف المتعدد الأبعاد للأمن في مجالاته العسكرية والاقتصادية والبيئية والاعتماد المتبادل بينها، يقع في قلب التفكير الأمني المشترك. وأنصار هذه الرؤية يرتابون في قدرة الدولة على توفير الأمن. ويدعون إلى تعريفات للأمن تتجاوز الحدود والمؤسسات، ولا بد من إعادة صياغة فهم الأمن.

أما أنصار السلام الأمريكي فهم يشبهون التفكير الواقعي الذي ساد حقبة ما بعد 1945م، في تعريفهم للأمن،حيث يرى «كروثامر» Krauthammer أنه في زمن الأحادية القطبية يتوجب على دول الشمال أن تنحاز في سياستها الخارجية إلى الولايات المتحدة وتسير خلفها، لأنها تتمتع بقوة عسكرية تجعلها قادرة على ضمان الأمن. ويؤكد على أن معظم الأخطار تنحصر في بلدان الجنوب التي تهدد الأمن الإقليمي والعالمي. ويدعو

«كيسنجر» KISSINGER إلى إيجاد اتفاق للدول القوية في الشمال بشأن تحقيق الأمن، وذلك خلال إيجاد موازين قوى إقليمية في المناطق غير المستقرة في الجنوب مثل الشرق الأوسط. ويدعو أنصار هذا الاتجاه إلى دعم سلام أمريكي، تقوم فيه القوات الأمريكية بالتدخل السريع في بلدان الجنوب، لأن المنظمات الأمنية الجماعية العالمية فشلت في تحقيق الأمن. فالأمن عند هؤلاء يمكن تحقيقه خلال الاحتفاظ بنسق دولي تراتبي، حيث تقوم القوى العظمى بدور الشرطة الدولية، وعلى النقيض من أنصار «السلام الأمريكي»، فإن دعاة «الأمن الجماعي» و«النظام العالمي» يدعون إلى رؤية تحريرية للأمن من الإقصاء والثنائية. والأخذ بالمنظار الكلاني الشامل الذي يسعى إلى صياغة ديمقراطية للأمن الإنساني لا ينجز على حساب الغير. وتلعب القوى الاجتماعية التي تجتاز الحدود الموجودة بين الأقوياء والضعفاء، والفقراء والأغنياء تلعب دورا كبيرا في إعادة صياغة الأمن لمصلحة أولئك الذين هم أكثر هشاشة وانكشافا. فالأمن مع هذه الحركات الاجتماعية يغدو عملية قاعدية تبدأ من أسفل، ويأخذ في عين اعتباره قضايا السلام، والبيئة والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمرأة، والمخدرات، والإبدز، والفقر. هذه الحركات بمقدورها تحطيم النسق وتقدم رؤية للأمن العالمي الشامل الذي يضمن الأمن لكل الأفراد. ويدعو أصحاب هذه النظرة إلى تعريف واسع للأمن يشمل وسائل تحقيق السعادة والعيش الكريم للأفراد، وحماية الصحة والسلامة البيئية لكوكبنا كله، لا الاقتصار على التحرر من العنف المادي فقط. وتحقيق الأمن لكل الأفراد يتطلب نموذجا للمواطنة أقل

عسكرية، تثمن فيه مختلف الأنشطة، ويسمح للجميع وعلى قدم المساواة ببناء مؤسسات الدولة التي تستجيب للحاجات الأمنية لشعبها بالإضافة إلى أولئك الذين هم خارج حدودها، أي أمن لا ينجز على حساب أمن الآخرين. وهذا يتطلب إرادة لتجاوز ما وراء الحدود الإقصائية والهويات التي خلالها تمت صياغة الفهم التقليدي للأمن.[16]

ويرى دعاة التكتلات الإقليمية، والمناصرون لفكرة الاعتماد المتبادل، أن هذه الظواهر تمثل فرصا لتحقيق السلام والاستقرار والنظام على المستويين الإقليمي والدولي.[17]

إذا كانت التحولات الدولية قد تركت بصماتها على مختلف القضايا، سواء تعلق الأمر بالمسائل الاقتصادية، أو السياسية، أو الأمنية، فإن تلك التحولات ليست بالصورة التي يرسمها العديد من الدراسين، وصناع السياسة، وخصوصا، في البلدان الغربية. فالافتراضات المتعلقة بالاعتماد المتبادل والفوائد المشتركة التي تجنيها الأمم والشعوب من سياسات الاعتماد التبادل هي محل نقاش. والوقائع الدالة على وهم الفوائد المشتركة كثيرة، وخير مثال على ذلك سياسة التكتلات التي تتبعها الدول المصنعة القوية في عالم الشمال، وتقطع الطريق بها على البلدان النامية. وفيما يتعلق بضعف الدولة وتقلص أدوراها وسيادتها لصالح التنظيمات العابرة للأوطان والدول، فإن دول الجنوب الضعيفة هي المعنية أكثر بهذه القضية. وهي التي يتعرض أمنها الوطني للاختراق وهذا بخلاف الدول الكبيرة القوية. فالحديث عن وجود شركات متعددة القوميات لا وطن لها فيه كثير من تزييف الحقائق،

ذلك أن الأغلبية الساحقة من هذه الشركات، وكذلك المؤسسات المالية هي بيد حفنة صغيرة من دول الشمال. وهي التي تتحكم في عالم المال والاستثمار والتكنولوجيا، وعالم الاتصال والمعلومات والأقمار الصناعية. ويشير تقرير لمجلة «فورتشن» سنة 1996م، أن إيرادات الشركات الـ 500 الأولى (11.4 تريليون دولار في العام 1995م) وهي تساوي 45 % من الناتج المحلي الإجمالي من مجموع الدول المذكورة في تقرير التنمية في العام سنة 1996م (25.3 تريليون دولار). وعند استبعاد الدول ذات الدخل المرتفع (24 دولة) من المقارنة نجد أن مجموع إيرادات الشركات المذكورة يعادل 159.8 % من مجموع إجمالي الناتج المحلي لـ 109 دول تقطنها الغالبية العظمى من البشر. إن هذه الشركات موزعة بين دول «الثلاثي الخصب»، 153 شركة بالولايات المتحدة، و 155 شركة بالاتحاد الأوربي، و141 شركة باليابان. وإن مبيعات الـ 200 شركة كبيرة عالمية تفوق ربع النشاط الاقتصادي العالمي.

- إن حجم هذه المبيعات يفوق النشاط الاقتصادي لكل الدول مجتمعة باستثناء التسع الأوائل منها، أي أنها تتعدى مبيعات الـ 182 دولة مجتمعة،

- إن ثروات هذه الـ 200 شركة تبلغ ضعف تلك التي يملكها الـ 4/5 من فقراء العالم،

- إن خمسة من أهم شركات صناعة السيارات في العالم تستحوذ وحدها على 60 % من المبيعات ....[18]

إن الذي قرر ويقرر نمط هذه التحولات الدولية ومضامينها، هي الدول الكبرى الرأسمالية صاحبة المصلحة والتي فيها تتركز القوى والفاعلية وإليها تعود إدارة الشأن العالمي. فالأمن الوطني بالمعنى الشامل للدول الضعيفة يختلف عن أمن الدول القوية الغنية، في مضامينه، وأهدافه، ووسائله، وفي فرصه وقيوده. وكذلك في مصادر تهديده. وهذا الاختلاف هو الذي يستدعي مناقشة موضوع الأمن الوطني للدول في العالم الثالث في المحور التالي.

رابعا: الأمن الوطني للدولة في العالم الثالث:

مع نهاية الحرب الباردة، بدأ الكتاب وصناع السياسة يبشرون بعالم جديد تختفي منه الأنظمة القهرية، وتبرز فيه الديمقراطية ويعمه الأمن والاستقرار، ففي خطاب للرئيس الأمريكي «جورج بوش الأب» في «ألاباما» في 1992/04/13م، قال: « إن النظام العالمي الجديد ... يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق كل ذلك تحقيق السلام. إنه ينبع من التطلع إلى عالم يقوم على الالتزام المشترك بين الأمم، كبراها وصغراها، بمجموعة من المبادئ التي يجب أن تستند عليها علاقاتنا، ومنها التسوية السلمية للمنازعات، والتضامن في وجه العدوان، وتخفيف ترسانات الأسلحة ومراقبتها، والتعامل العادل مع كل الشعوب ....»[19]

ولكن واقع الحال في أغلبية بلدان العالم يفند تلك المزاعم حيث عشرات الحروب وآلاف القتلى، وملايين البشر يعيشون تحت سيطرة حكومات مستبدة طاغية تتذرع باسم الأمن لتوجه آلة الدولة القهرية نحو

شعوبها. فالتناقض الحاد بين واقع العالم الأول المتقدم والعالم الثالث المتخلف واضح جلي ومازالت قضايا العنف الداخلي والتخريب والحروب متوطنة في بلدان العالم الثالث.

إن الحديث عن الأمن الوطني في العالم الثالث يختلف عن الأمن الوطني في البلدان الغربية المتقدمة سواء تعلق الأمر، بمضمونه أو وسائل تحقيقه، أو تهديده، فإذا كانت بلدان العالم الثالث قد واجهت تحديات كبيرة لأمنها الوطني في حقبة الحرب الباردة، فإن التحديات التي تواجهها في ظل التحولات الراهنة هي أشد وأقسى. وذلك في جميع الجوانب التي يقتضيها الأمن الوطني، الأمنية والدفاعية والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والتكنولوجية، والإعلامية والمعلوماتية، والبيئية والصحية. ذلك أن هذه البلدان تعاني مشاكل نقص الاندماج الداخلي، بسبب التكوين الاجتماعي والديمغرافي المتعدد، حيث الصراع بين الأعراق والطوائف. وغياب الولاء الوطني وسيطرة الولاءات الفرعية كما أن نظام الحكم المتربع على عرش السلطة يفتقر إلى الدعم الشعبي، لأنه يمثل المصالح الإثنية أو مصالح قطاع اجتماعي أو اقتصادي معين، أو يمثل الأقلية العسكرية التي تهيمن على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي كل الأحوال، فإن نظام الحكم يفتقر إلى الشرعية الشعبية كما أن الدولة تغيب فيها الكفاءات المؤسسية الفاعلة لتوفير السلام والنظام، والظروف الملائمة لتلبية الاحتياجات اللازمة للسكان. وهكذا يجتمع التهديد الداخلي لوجود الدولة — الأمة إلى جانب التهديد الخارجي.[20]

تلعب العوامل الخارجية دورا كبيرا في تغييب الأمن الوطني للدولة في العالم الثالث، وذلك بفعل المؤسسات العالمية التي تهيمن عليها الدول الرأسمالية الكبرى في شمال الكرة الأرضية. وتفرض هذه المؤسسات وصفات تستلزم التطبيق، حيث تتضمن في بنودها، سياسة التقشف، وتخفيض سعر العملة، وتحرير التجارة والخصخصة. وهكذا تفقد الدولة المدينة السيادة الاقتصادية والسيطرة على السياسة المالية والنقدية وغالبا ما يكون بتواطؤ البيروقراطيات المحلية ... وعلى الرغم من دعوة البرنامج التكييفي إلى ديمقراطية الحكم والحكم الراشد، فإن العكس هو الذي يحدث، حيث تعزيز جهاز الأمن الداخلي ودعم القمع السياسي. ويستفيد التكييف الهيكلي من مساندة العسكريين والدولة المتسلطة، ويشجع وجود تلك العملية وجود مؤسسات ديمقراطية كاذبة وبرلمانات زائفة، وتقمع كل الحركات المناهضة لهذه البرامج[21]. وفي عالمنا اليوم هناك 20% من دول العالم هي أكثر الدول ثراء، وتستحوذ على 84.7% من الناتج الإجمالي العالمي، وعلى 84.2% من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها 85.5% من مجموع مدخرات العالم [22]. وبالمقابل لذلك، فإن تفشي الفقر يزداد في العالم النامي، فقد ارتفعت نسبة الفقراء الذين يعيش الواحد منهم على دولار واحد أو أقل من 1.17 مليار سنة 1987م إلى 1.19 مليار سنة 1998م. وارتفعت خدمة الدين التي تقدمها هذه الدول من 62.4% من مجمل الناتج الوطني سنة 1985م إلى 92.3 سنة 1997م وهكذا ما انفكت الفجوة تزداد بين العالمين.

إن الأمن الوطني للدولة في العالم الثالث يعاني معضلات شتى، فإلى جانب ضعف الأداء الاقتصادي، والمديونية الخارجية، هناك الرشوة المستشرية والفساد المفتشي في دواليب الدولة وإداراتها وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة.

لقد أدى ذلك الفساد إلى انهيار دول في إفريقيا، وحول حياة دول أخرى إلى الفوضى وعدم الاستقرار، وهيمنة الركود الاقتصادي والصراع السياسي.

لقد غدت مأمورية (أجندة) الدولة طويلة ومثقلة بالعديد من البنود والقيود،وتقلص هامش الحركة وقلة الفرض. فالدولة النامية تواجه الصراعات الداخلية والتفكك، وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة كالأيدز الذي يهدد دولا إفريقية بالانقراض، والأمية ومشاكل البيئة، والجوع، والمخدرات، والجرائم، والرشوة، والصراعات الطائفية الإثنية.

وتعقد العوامل الخارجية هذه الوضعية أكثر، فصناع السياسات في هذه البلدان يواجهون الضغوط الخارجية عند رسم سياساتهم، مما يترتب عليه فقدان الاستقلال الذاتي عند تقرير تلك البرامج، وتجد حكومات الدول النامية نفسها مضطرة إلى طلب المساعدة المالية الخارجية، وهي في وضعية محرجة تسلبها حرية الحركة والقدرة على التفاوض. ومن ثم تزداد قيودها وأعباؤها. ويصبح الخط الفاصل بين السياسة المحلية والعالمية لا معنى له تقريبا. ويخترق الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون والاقتصاديون .الحدود الوطنية، ويلعبون أدوارا كبيرة في السياسات المحلية ويدعون إلى التغيير

السياسي وتكوين أحلاف مع المجموعات والمصالح المحلية. ويضاف إلى ما سبق ضعف المؤسسات عن أداء وظائفها، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الصراع على اختيار السياسة، وذلك بسبب فشلها في طرح قواعد واضحة للعبة وكيفية إدارة المنافسة والصراع والحوار[23].

إن الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية يستدعي مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ويقتضي تفعيل المؤسسات المختلفة، السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والتعليمية، والإعلامية، والاجتماعية. وذلك من أجل مواجهة التهديدات المتعددة التي تنبع من البيئة الدولية أو الداخلية. ويتوجب على الدول النامية تبني سياسة الحكم الراشد Good Governance ، حيث الشفافية والفاعلية، ومحاربة الرشوة والفساد وإشاعة الديمقراطية، من حماية لحقوق الإنسان، وحرية الصحافة، واتباع معايير الكفاءة والجدارة، وإعادة صياغة مؤسسات الدولة أو بنائها. وتحديد أدوار المؤسسات المختلفة، سياسية أو عسكرية، أو اقتصادية.

إن بناء مؤسسات عسكرية محترفة تحكمها الجدارة والفاعلية تعد ضرورية لتحقيق الأمن الوطني للدولة النامية، وتطوير البحث العلمي والأخذ بأسباب التكنولوجيا الحديثة لمواجهة التهديدات التي تفرضها المرحلة. وكذلك تطوير القطاعات الاقتصادية والتعليمية. وستظل الدولة عنصرا لازما لأداء تلك المهمات، ولكن يتوجب عليها أن تكون دولة ديمقراطية تحكمها الجدارة لا المحسوبية والرشوة والطائفية والمذهبية والزبانية كما هو شأن اليوم في دول العالم الثالث، ولا حديث عن الأمن الوطني إلا باختفاء هذه الأمراض أو تقليصها بشكل كبير.

وتحقيق الأمن الوطني يتطلب هندسة سياسية تؤسس على الشفافية، والمشاركة الشعبية عبر القنوات الشرعية في صناعة السياسات. وكذلك هندسة اجتماعية تقوم على أساس المساواة والجدارة، وتعيد النظر في البناء الاجتماعي الحالي الذي يفتقر إلى المعايير السليمة في توزيع الثروات والمراتب. أمن وطني ينتفي فيه الخوف من إكراهات السلطة، ويتوفر فيه الغذاء والصحة، ويتمكن فيه الناس — على قدم المساواة — من الوصول إلى الثروة، والعلم، والمكانة الاجتماعية والعمل السياسي دون النظر إلى انتماءاتهم السياسة وأصولهم الاجتماعية.

قال تعالى: « **فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**» الآية.

كما يقتضي الأمن الوطني البحث عن صيغ التعاون، لتحقيق الأهداف المشتركة للدول سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي[24]. خاصة وأن العوامل الاقتصادية أصبحت تتصدر أولويات الدول،بالإضافة إلى العوامل الأخرى. وهذا ما يستدعي التعاون بينها لحل معضلات الأمن المشتركة. ويتعين ذلك أكثر على بلدان العالم الثالث كي تتمكن من إيجاد صيغ عملية مشتركة تواجه التكتلات العالمية وتقلص من مخاطرها، وتتمكن من صيانة أمنها الوطني.

محمد شلبي

الهوامش :

(1) ـ عبد الحق عبد الله، «العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها»، عالم الفكر، المجلد 28، العدد 2، أكتوبر — ديسمبر 1999م، ص ص 39 – 91.

(2) ـ هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي: (الكويت: عالم المعرفة، العدد 238، أكتوبر 1998م)، ص ص 34–35.

(3) ـ يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة، (المغرب، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1999م)، ص ص 24–36.

(4) – *Mohamed Ayoob, «The security problematic of the third world,» **World Politics**, Vol. 43, n° 2, January 1991, pp. 83-257.*

(5) – *Hussein Toga, **The national security administration of the Hashemite Kingdom of Jordan**. (University of South Carolina, 1983), p.18.*

(6) – *Abdoul – Monem Al-Mashat, **National security in the third World**. (Colorado: Westview, Replica Edition, 1985), pp. 20 -21.*

(7) – *Brian Job, « **The University dilemma : national, regime, and state securities in the third world**, **In**: Bian Job, **National security of third world states**. (Colorado: Lynne Reinner Publishers, 1992), p.17.*

(8) ـ ثامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه. الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، 1985)، ص ص 21–24.

(9) – *Al-Mashat, **Op,Cit**, pp. 23 – 27.*

(10) – *J.Aun Tickner, «**Revissioning security**,» **In**: Ken Booth & Steve Smith (eds.), **International relations theory today**. (cambidge Polity Press, 1995à, pp. 180-183.*

(11) ـ محمد شومان، «عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي،» عالم الفكر، المجلد 28، العدد 2، أكتوبر — ديسمبر 1999م، ص 186.

(12) ـ اليحياوي، مرجع سابق، ص ص 47 — 48.

(13) – *Bertrand Badie, «**de la Souveraineté à la capacité de l'état**,» **in** : Marie-Claude Smouts(ed.), Les **nouvelles relations internationales** : **pratique et théories**. (paris : presse de Fondation Nationale des sciences politique, 1998), pp. 40 – 41.*

(14) ـ محمود خليل، «الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة» (قراءة)، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001م ص 213.

(15) ـ غراهام أليسون، «أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي،» في: جوزيف ناي، جون دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، (مكتبة العبيكان، 2002م)، ص ص 124–132.

(16) – *Tickner, Op.cit, pp. 180-195.*

(17) ـ ودودة بدران، «مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية،» عالم الفكر، المجلد 23، العددان 3 و 4، يناير – مارس وأبريل – يونيو، ص ص 34–35.

(18) ـ اليحياوي، مرجع سابق، ص ص 44–46.

(19) ـ بدران، مرجع سابق، ص 51.

(20) – *Job, Op.cit, pp.12.18.*

(21) ـ مشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، (القاهرة: دار سطور، 2000م)، ص ص 29–30.

(22) مارتين وشومان، مرجع سابق، ص 70.

(23) ـ ميريللي غرندل، مستعد أم لا: العالم النامي و العولمة، في: ناي ودوناهيو، مرجع سابق، ص ص 252–275.

(24) ـ ممدوح شوقي، «الأمن القومي والعلاقات الدولية»، السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997م، ص 45.